الثورة
www.althawranews.net
الخميس :8 ربيع أول 1435هـ - 9 يناير 2014م -العدد 17948
Thursday : 8 Rabea Awal 1435 - 9 January 2014 - Issue No. 17948

المنطقة العربية.. عام ساخن آخر

تقرير / فارس الحميري

إطلاق نار .. سقوط قذائف.. براميل متفجرة.. سيارات مفخخة .. جثث متفحمة وأشلاء وآثار دماء وبقايا بشرية وهياكل سيارات محترقة ورجال إنقاذ ومسعفون يبحثون وسط الحطام عن ناجين أو مصابين.. مشاهد دموية ساخنة استقبلتها عدد من الدول العربية مع بداية العام الجديد 2014.

وتعيش عدد من الدول في المنطقة العربية منذ مطلع العام الجديد سخونة في المشهد العام حيث اشتدت العديد من معارك القتال ذات التوجهات والأشكال المختلفة خلفت عدداً من الضحايا بين قتيل وجريح, وكذا نزوح مئات الأسر جراء هذه المعارك الدامية.

وفيما كان العالم يبتهج بالعام الميلادي الجديد, كانت الصورة في عدد من الدول في المنطقة مختلفة تماما وبعيدة عن مباهج الفرح حيث طغى أزيز الرصاص وضربات المدافع وقصف المقاتلات على ما سواه وحول برودة الطقس إلى صفيح ساخن.

وتكررت مشاهد القتل المرعب, وتفنن القتلة في استخدام كافة أساليب وأدوات الموت المدمرة.

وتصدر العراق المشهد الأكثر دموية, حيث سجلت إحصائيات مئات القتلى والجرحى في المواجهات المستمرة منذ أيام بين القوى الحكومية العراقية ومسلحي العشائر من جهة والدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يعرف بـ"داعش" من جهة أخرى فيما تواصلت العمليات الإرهابية في مدن أخرى كالعادة, مخلفة عشرات الضحايا.

وكانت محافظة الأنبار مسرح المواجهة الأعنف حيث لا يزال مصيرها مجهولا بين تهديدات الجيش بالاجتياح وتمترس مسلحي "داعش" ومحاولات قوات الأمن والعشائر طردهم منها.

وبالتزامن مع دخول مدن عراقية في مربع العنف والهجمات الانتحارية الإرهابية تاركة العشرت من القتلى والجرحى فيما يعيش الشارع العراقي الداخلي جدلا سياسيا واسعا بين معارض لحكومة المالكي ومؤيد له.

وفي سوريا .. قتل أكثر من 500 شخص خلال الأسبوع الأول من هذا العام مع استمرار العنف بين الجيش النظامي ومسلحي المعارضة في عدة مناطق تشتعل فيها المواجهات.

وتتهم المعارضة السورية, الطيران المروحي والحربي بشن قصف متواصل على المناطق التي تسيطر عليها في مدينة حلب، وريف دمشق وحمص ودرعا أدى إلى مقتل أكثر من 517 شخصا أغلبهم مدنيين وأطفال ليضافوا إلى حين 3 سنوات من الصراع المسلح الذي أودى بحياة أكثر من 130 ألف شخص، ونزوح نحو 9 ملايين آخرين داخل وخارج البلاد هربا من أعمال العنف والقصف، في ظل ظروف إنسانية سيئة.

مصر هي الأخرى كانت في مرمى العنف والمظاهرات الدموية والتهديدات الإرهابية حيث سقط قبل أيام 17 قتيلاً و57 جريحا بالاشتباكات بين متظاهرين مؤيدين للإخوان المسلمين وقوات الأمن, كما تم اعتقال نحو 235 ممن تصفهم الحكومة بالمنتمين لجماعة الإخوان الذي قامت الحكومة الانتقالية بحظرها ووضعها في قائمة الإرهاب.

ويتوقع مراقبون أن تتجه مصر نحو مزيد من العنف مع اقتراب موعد الاستفتاء على الدستور الجديد يوم 15 يناير الجاري والتي قررت جماعة الإخوان مقاطعته وهددت بمقاومة إجراءات الحكومة التي تصفها بالانقلابية حتى أسقطها فيما تصر السلطات المصرية على استكمال خارطة الطريق والتي منها الاستفتاء على الدستور.

وفي لبنان, عادت الانفجارات المفخخة إلى المواجهة حيث هز انفجار ضخم جنوبي العاصمة "معقل حزب الله" نهاية الأسبوع الماضي أودى بحياة خمسة أشخاص وإصابة 20 آخرين بجروح

وتبنى الهجوم الإرهابي الذي وقع في الضاحية الجنوبية ببيروت، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المرتبط بتنظيم القاعدة.

كما تعيش كل من ليبيا وجنوب السودان ومناطق أخرى في المنطقة مشاهد من العنف المؤلة في ظل انسداد الأفق أمام أي خيارات السلم والاستقرار.

روسيا في مواجهة الإرهاب

أمين الجرموزي

استنفرت روسيا مؤخرا ورفعت درجة يقظتها الأمنية بعد تعرضها لهجمات إرهابية إثر مرحلة الأمن التي تمتعت به خلال السنوات القليلة الماضية بعد نجاحها في محاصرة والقضاء على الحركات المسلحة في بعض جمهورياتها التي شهدت بعض القلاقل وعدم الاستقرار في العقدين الماضيين.

وتزامنت الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ضربت مدينة فولغوغراد مع احتفالات أعياد الميلاد، بالإضافة إلى الاستعدادات الجارية في استضافة الألعاب الشتوية في سوتشي على البحر الأسود، حيث لم يكد ينصرم العام 2013م على روسيا التي سادها الهدوء النسبي في بدايته حتى أطل الإرهاب برأسه في اللحظات الأخيرة من نهايته بوقوع اعتداءين في جنوب روسيا وتحديدا في مدينة فولغوغراد , وكانت الحصيلة سقوط 34 قتيلا ومئات الجرحى بتفجيرين ,أستهدف الأول مدخل محطة فولغوغراد للسكة الحديدية والآخر حافلة ركاب في نفس المدينة .

وتضاربت الآراء حول مصدر ومغزى التفجيرات الأخيرة ,حيث يرى بعض المراقبين أن التفجيرات الإرهابية التي ضربت فولغوغراد مرتبطة بالألعاب الأولمبية الشتوية 2014م التي ستقام في مدينة سوتشي الروسية في السابع من فبراير المقبل بهدف خلق جو من الرعب قبيل الأولمبياد.

فيما يرى بعض المراقبين أن لها علاقة ببروز الدور الروسي كلاعب مؤثر في أحداث وقضايا العالم وخصوصا منطقة الشرق الأوسط التي تشهد العديد من الأزمات .

وأشارت مصادر دبلوماسية أوروبية إلى أن المخابرات الروسية تعرف جيدًا مصدر هذه العمليات الإرهابية ومن هي الجهات التي تقف وراءها وهذه المجموعات تُعرف بمجموعات القوقاز والتي تتسلم التمويل من الخارج .

ودفعت التفجيرات الإرهابية الأخيرة السلطات الروسية خصوصا الأمنية منها إلى الاستنفار ورفع درجة التأهب إلى درجات عليا، حيث نشر العديد من رجال الشرطة الذين قاموا بتأمين مدينة فولغوغراد بلغ عددهم 3آلاف ، ساعدهم متطوعون من السكان المحليين. وأطلقت أجهزة الأمن الروسية عمليات خاصة في فولغوغراد عقب التفجيرين الإرهابيين, وقاموا بالتفتيش بحثا عن المتفجرات باستخدام الكلاب المدربة لـ2700 منزل و112 موقفا للمواصلات المحلية و27 محطة حافلات، وغيرها من المواقع والمنشآت التي بلغ عددها الإجمالي 4579. وقررت أجهزة الأمن تشديد الإجراءات الأمنية في 105 مواقع حيوية.

وخلال تلك العمليات تم القبض على 12 شخصا مطلوبا وعلى 70 مشتبها بأعمال إجرامية، كما قامت الشرطة بمصادرة 85 قطعة سلاح، واكتشفت عددا كبيرا من المقيمين بشكل غير شرعي في روسيا وسيتم ترحيلهم خارج الأراضي الروسية.

وسعى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتلافي مثل هذه المعضلة التي قد تدخل روسيا في حالة من زعزعة الأمن والاستقرار بعقد عدد من الاجتماعات الطارئة ,كما قام بزيارة لمنطقة التفجيرات مطلقا تصريحات قوية حول ضرورة مواجهة الإرهاب ومكافحته حتى يتم القضاء عليه نهائيا .

وشهدت روسيا في عقد التسعينيات ومطلع اللعبة الجديدة موجه من أعمال إرهابية وتمردات مسلحة، من تفجيرات إلى هجمات انتحارية استهدفت وسائل النقل مثل الطيارات والسكك الحديدية وكذلك الأبنية السكنية والأماكن العامة، راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى , وكانت أكبر عمليتين هزت أرجاء روسيا وقعت في العامين 1999م و2004م حيث قتل 600 شخص وجرح العشرات من بينهم أطفال .

وقد اتخذت روسيا تدابير وإجراءات أمنية مشددة في أنحاء البلاد وبالذات في مدينة سوتشي تحسبا لأيه أعمال إرهابية جديدة , وهي بهذه الخطوة تكون قد اجتازت مسافة في مكافحة الإرهاب .ومع ذلك تظل التساؤلات مطروحة على الطاولة حول استطاعة روسيا بكل ما لديها القضاء تماما على الإرهاب وتجفيف منابعه .

المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية نفق الفشل التراكمي

عبدالملك السلال

فقدت القضية الفلسطينية الكثير من بريقها بتراجعها أولا في سلم أولويات السياسة العربية باعتبارها الجرح النازف في خاصرة الأمة العربية وذلك بانكفاء معظم العواصم العربية التي تملك التأثير في الملف الفلسطيني نحو الداخل بترتيب أوضاعها وإصلاح الوهن الذي أصابها بفعل الأحداث الأخيرة التي هزت المنطقة إضافة إلى الجامعة العربية التي لم يعد لها أي دور يذكر أو انه تم تهميشها قصدا.

وفي الإجمال استغل الطرف الأميركي هكذا فرصة كي يلعب دور الوسيط أو الراعي الرسمي المتفرد في دفع مفاوضات التسوية الفلسطينية – الإسرائيلية إلى الأمام - ..ولكن دون وجود رؤية واضحة أو سقف زمني لأهم القضايا التي يجب أن تدرج ضمن جدول أعمال المفاوضات في ظل غياب ضغوط أميركية واضحة لفرملة الاستيطان المحرم وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة.

ولعل غياب أية ضمانات أميركية مسبقة هو ما يفسر تمادي إسرائيل في غيها وهكذا أمر لو وجد فإنه قد يحدث اختراقا ملموسا في مسار المفاوضات مع توفر الإرادة الحقيقية لنجاحه وبسقف زمني محدد يستدعي من الإدارة الأمريكية ممارسة ضغط حقيقي على حكومة نتنياهو إذا ما أرادت قطف ثمار دبلوماسية مثلما حدث في اتفاق جنيف النووي مع إيران.

الإغراءات واللآءات

ولكن كيف للظل أن يستقيمُ وهو أعوج، فمسار التسوية الفلسطينية- الإسرائيلية يعتريه الكثير من العقبات والملاءات التي تزرعها حكومة نتنياهو أخطرها على الإطلاق تسمين المستوطنات التي تعد بمثابة قنبلة ديموغرافية تفخخ نفق المفاوضات في نهاية المطاف الذي بات ينظر إليه بأنه مضيعة للوقت وعديم الجدوى وهو ما جعل قيادة منظمة التحرير تصرّ منذ انهيار المفاوضات أواخر العام 2010م على رفض العودة إليها إلا بشرط وقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وأن تكون هناك مرجعية واضحة ومحددة للتفاوض مبنية على اعتراف الكيان الصهيوني بحل الدولتين على أساس حدود 1967م وسط خلاف علني على كثير من قضايا الوضع النهائي، هي باختصار شديد القدس الشريف التي ينبغي أن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، ثم المياه، ومشكلة اللاجئين، والحل القائم على أساس الدولتين وهي ثوابت فلسطينية تعجز منظمة التحرير أو القيادة الفلسطينية التفريط فيها دون الرجوع إلى الشعب الفلسطيني صاحب القرار. ومع ذلك الترويج أميركيا لحل منقوص يرضي الحليفة إسرائيل ويدغدغ مشاعر الفلسطينيين من حيث الإغراءات الأوروبية التي لوحت بها قريباً في حال التوصل إلى تسوية ما مع الكيان العبري بأي صيغة من الصيغ .

وبالعودة إلى مسار المفاوضات الراهنة وهي العاشرة نجد أنه تم تضمينها بمسكنات آنية تتجلى في صفقة إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين وخصوصاً القدامى الذين أسروا قبل اتفاق أوسلو عام 1993. ومعظمهم وبالمناسبة قد قضوا فترة محكوميتهم القانونية. ومن باب تجميل المفاوضات ليس أكثر .

وقد اكتفت قيادة المنظمة بالتوضيحات و"الضمانات" التي تضمنتها الدعوة الأميركية لاستئناف المفاوضات، وهي ضمانات شفوية -عُرفت بخطة كيري- تؤكد في جوهرها على حق الشعب الفلسطيني في أن يحكم نفسه بنفسه ويحقق تطلعاته في دولة متصلة ذات سيادة، وتتبنى حلّ الدولتين، وأن تكون مرتكزة على حدود 1967، مع تعديلات متفق عليها.

أسباب الفشل

* وتحاول القيادة الفلسطينية وبالذات المفاوض الفلسطيني نبيل شعث التمسك بثوابت الحل الدائم والعادل القائم على أرضية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مبادئ مدريد واتفاقات وأي ريفر وأخواتها .. ولكن دون وجود ظهير مساند عربي أو غربي محايد للاستحقاقات الفلسطينية المسلوبة ما لم تطرأ متغيرات جديدة تقلب طاولة المفاوضات لصالح المطالب العربية الشاملة كأن تدخل روسيا على هذا الخط في المستقبل القريب بعد أن عادت وبقوة على الساحة الدولية لتلعب دورا محوريا في كافة قضايا المنطقة العربية عموما والسورية على وجه التحديد ولعل هذا التفسير يجعل إسرائيل تخشاه وتحسب له ألف حساب إذا ما وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود وتفويت الفرصة التاريخية بانتزاع تنازلات كبرى من الفلسطينيين، في ظل الانقسام الفلسطيني الحاصل وتجزئ المجزأ أصلا، وتعطُّل مسار المصالحة والوهن العربي الراهن .

. بيد أن عوامل الفشل تترائ أكثر من عوامل النجاح وتتلخصُ في أن الإستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية قائمة على أساس "إدارة المشكلة" لا على حلّها، وهي معنية بإطالة أمد المفاوضات ما أمكن، مع الاستمرار في بناء الحقائق على الأرض من تهويد واستيطان ومصادرات للأرض والمقدسات، إلى أن تصل إلى فرض تصورها على الطرف الآخر بعد أن تكون قد انتزعت منه أوراق القوة التي يملكها.

كذلك من عوامل الفشل انعدام حالة الثقة بين الطرفين المتفاوضين، وأيضاً استحالة قبول الطرف الفلسطيني تسويق اتفاق نهائي بالشروط الإسرائيلية يتضمن تنازلات تاريخية. وأخيراً نجد أن إسرائيل نفسها غير مهيأة لتنازلات "تاريخية" للشعب الفلسطيني، في ظل حكومة متعاقبة ومتطرفة لا تعرف سوى اللآءات والغطرسة.

حدث الساعة

محمد القراري

جـــولات كيري العبثية!

كعادة كل إدارة أميركية شارفت أيامها في البيت الأبيض على الانتهاء تحاول التركيز في دبلوماسيتها على عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين (القضية المركزية للشرق الأوسط) وهو ما يقوم به الرئيس باراك اوباما ووزير خارجيته جون كيري الذي أنهى جولته العاشرة للمنطقة في محاولة لتحريك المفاوضات واستغلال حالة الانقسام الفلسطيني والضعف العربي.

ومهما تكن النتائج التي أسفرت عنها جولة كيري الأخيرة التي زار خلالها القدس والضفة الغربية المحتلتين ثم الأردن فالمملكة العربية السعودية قبل أن يعود مرة أخرى إلى الأراضي المحتلة من أجل مناقشة المقترحات الأميركية حول آلية الحل النهائي التي لاقت رفض واعتراض الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي رغم وصفها من قبل المسئولين الأميركيين بالعادلة، لكنهم اعترفوا بأن المناقشات حولها كانت صعبة.

وكيفما كانت المقترحات الأميركية فالتسريبات التي تناقلتها وسائل الإعلام لم تكن مشجعة للجانب الفلسطيني، بل تأخذ منه وتعطي حليفتها إسرائيل التي تبالغ في مطالبها وتضع العراقيل تلو العراقيل أمام أي تقدم في أي جهود تهدف إلى السير في طريق السلام سواء كانت النوايا صادقة أم لكسب الوقت.

ففي التسريبات تتحدث المقترحات الأميركية عن إقامة دولتين وحدود وتبادل أراضي وضمانات أمنية للجانب الإسرائيلي لكنها لم تشر إلى حق العودة ولم تذكر حدود عام 67 والأخطر أنها قد تمهد لأن تكون إسرائيل دولة يهودية وهو ما يرفضه المفاوض الفلسطيني ولا يحق لأي طرف أن يقرر هذه القضية نيابة عن الشعب الفلسطيني الذي يعتبرها ثوابت لا يجوز التنازل عنها مهما كانت الظروف والضغوط، خصوصاً أنها مدعمة بقرارات دولية صادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التي ضربت حكومات الاحتلال بها عرض الحائط لعدم وجود إرادة دولية لتطبيقها بسبب الدعم الغربي والأميركي اللامحدود.

ويشعر الفلسطينيون بالخذلان الدولي، زاد إليها حالة التشرذم العربي والوهن الحاصل خصوصا هذه الأيام، إضافة إلى حالة الانقسام الداخلي الذي جعل قطاع غزة تحت سيطرة حركة حماس والضفة الغربية بيد فتح والذي وصل إلى درجة الاقتتال، وهذا في المقابل شجع سلطات الاحتلال في التمادي أكثر وأكثر فواصلت سياسة الاستيطان وكثفت الحواجز العنصرية وصادرت الأراضي ووسعت حملات الاعتقال كما تواصل عدوانها بالقتل والاجتياحات وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني.

وبالنظر لتاريخ المفاوضات التي انطلقت في مؤتمر مدريد للسلام مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي انتهاء بما يجري حاليا لم يحقق الفلسطينيون أي تقدم سوى تقديم التنازلات، فيما حصلت دولة الاحتلال على كل ما تريد على الطرف الفلسطيني للتسليم وإعطاء التنازلات، وأمام هذا الواقع يظل السلام الشامل والعادل الذي يعيد الأرض ويحقق الحقوق وهماً تتدحرج به طاولات المفاوضات العبثية.

الهجـــرة .. بحث عن أمان محفوف بالمخاطر

قاسم الشاوش

تبرز ظاهرة الهجرة جراء المعاناة الإنسانية والبحث عن بيئة آمنة توفر سبل العيش الكريم للفرد حيث تكمن أسباب تلك الهجرة في عدة عوامل أبرزها الجوع والبطالة وعدم المساواة بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات، وانتشار الأمراض، والحروب، وبالأخص الحروب الأهلية، وكلها عوامل أجرت الإنسان على الطوعية الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق وأخرى.. هذا الوضع دفع المهاجرين غير الشرعيين يغامرون بحياتهم بحثا عن حياة أفضل في بلدان توفر لهم لقمة عيش كريمة ويركبون قوارب الموت ويقطعون بها محيطات كبيرة في سبيل النجاة من ويلات المعاناة التي يواجهونها في أوطانهم، كما عكست المتغيرات السياسية التي عرفتها عدة دول بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية آثاراً سلبية على حقوق وتنقل المهاجرين إضافة إلى ما صاحب دول الربيع العربي من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي .

وشكلت هجرة السوريين بسبب الحرب الدائرة في البلاد منذ2011م أضخم حركة هجرة في العالم منذ ثلاثة عقود، حيث اضطر نحو ثلاثة ملايين سوري بينهم 300 ألف طفل للنزوح إلى دول الجوار وبعض الدول الغربية، وهذا العدد يشكل ثلث سكان سوريا..

وقد تفاقمت مشكلة الهجرة غير الشرعية ، خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، من الشمال الإفريقي، بوابة الجنوب الفقير إلى أوروبا غير الراغبة في استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت في حاجة ملحة إلى الأيدي العاملة المهاجرة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا الهجرة تصنف في أغلب دول المجموعة الأوروبية من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المتطرفين من إفريقيا ..

ويرى العديد من الباحثين في شؤن الهجرة إن الإجراءات التي تتخذها الدول الغربية لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها. فعلى سبيل المثال، بعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق، يتبع المهاجرون الآن طريقا بحريا آخر شرقي الأندلس في جنوب إسبانيا. ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حالة المراكب، يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر، وهو ما يؤدي فعلياً إلى إتاحة الفرصة لخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى. وبالتالي، تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما.

كما أن هذه الإجراءات الأمنية تتعارض مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فالدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيا وكونيا، هي ذاتها التي تقيد الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية. فالمادة الثالثة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على: "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء".

ومما لا شك فيه أن حكومات البلدان الإفريقية والتي تعاني فيها 18 دولة من نزاعات داخلية وينطلق منها المهاجرون تتحمل مسئولية أساسية عن مأساة المهاجرين، إذ أن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن، ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا إلا أنها لا تتحمل لوحدها المسئولية عن ذلك.

وقد يشهد ملف الهجرة الدولية تطورات مثيرة للجدل خلال المرحلة القادمة وهو أمر يستدعي إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي لمناقشة هذا الموضوع الهام والخروج باتفاقيات وفق رؤية شاملة وواضحة المعالم تساعد في اتخاذ إجراءات تنموية حقيقية تفتح المجال لشراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار تشابك المصالح وتبادل المنافع بشكل متوازن بين الأطراف أو الدول المصدرة للهجرة أو المستقبلة، حيث تقدر حجم الهجرة الدولية بنحو200 مليون شخص نصفهم مهاجرون من أجل العمل، فيما يشكل الباحثون عن اللجوء السياسي7%، والنسبة المتبقية تشمل عائلات المهاجرين، وبالنسبة لاتجاهات الهجرة نجد أن 33% من إجمالي المهاجرين الدوليين ينتقلون من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال و32% ينتقلون من بلدان الجنوب إلى بلدان الجنوب.

ويرى المحللون أن الحل الأقرب لواقع هذه المأساة الإنسانية يكمن في بلورة إرادة سياسية جدية لدى كافة الدول المعنية في الجنوب والشمال يفضي إلى تعاون ثنائي وإقليمي فعلي لإقامة مشاريع تنموية في دول المصدر من أجل تثبيت المهاجرين غير الشرعيين في أوطانهم إضافة بناء شراكة حقيقية تساعد هذه الدول على تحقيق تنمية شاملة.

وفي غياب مثل هذه السياسة ستواصل قوافل المهاجرين غير الشرعيين في تحدي الموت عطشا في الصحراء أو غرقا في البحر في سبيل بلوغ دول اوروبا أو المتقدمة بحثا عن حياة فضل ..

وتتضارب التقديرات بشأن الهجرة غير المنظمة، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10- 15% من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل لنحو 1.5 مليون شخص فيما تقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو 155 مليون شخص..